

الأمم المتحدة

اللجنة الثانية

الجلسة ١٥

المعقودة يوم الخميس

٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥

الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الجمعية العامة



الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

الرئيس:

السيد بيترسكي

(جمهورية مقدونيا)

(اليوغوسلافيا السابقة)

المحتويات

البند ١٢ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

../..

Distr.GENERAL
A/C.2/50/SR.15
5 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

95-81781

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/50/3، و A/50/126-E/1995/20، و A/50/126/Add.1-E/1995/20/Add.1، و A/50/132، و A/50/175-E/1995/57، و A/50/180-E/1995/63، و A/50/213، و E/1995/87، و A/50/262-E/1995/59، و A/C.2/50/L.3، و L.4)

١ - السيد بيرتروزي (منظمة الصحة العالمية)، قال في معرض تقديمه لتقرير المدير العام لمنظمة الصحة العالمية عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) A/50/175-E/1995/57، إن التقرير مقسم الى ثلاثة فروع رئيسية. يتمثل أولها في استعراض انتشار وباء الإيدز في منتصف عام ١٩٩٥، بينما يتناول الفرع الثاني الأنشطة التي اضطلع بها البرنامج العالمي لمكافحة الإيدز التابع للمنظمة في الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤، ويورد موجزا للأنشطة التي أنجزتها الشعبتان الرئيسيتان في المنظمة، وهما شعبة التعاون التقني وشعبة بحوث التدخل والتنمية.

٢ - وأبرز العمل الذي اضطلعت به الوحدات التابعة لهاتين الشعبتين، فأشار الى أن وحدة الرعاية الصحية والدعم ما فتئت تغير اتجاه تركيزها الأساسي صوب توفير الرعاية في المنزل والمجتمع المحلي للأشخاص المصابين بمتلازمة نقص المناعة المكتسب/فيروس نقص المناعة البشرية، بينما تعمل وحدة تقييم الرصد والتنبؤ على رصد برامج مراقبة فيروس نقص المناعة البشرية وتقديم الدعم لبرامج رصد الفيروس في ٨٠ من البلدان النامية. وتركز وحدة البحث السريري وتطوير المنتجات في المقام الأول على استحداث مبيدات مهبلية للجراثيم تهدف الى الحيلولة دون انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي. أما وحدة تطوير اللقاحات فتعمل من جهتها على وضع تقييمات للقاحات في مواقع في أوغندا والبرازيل وتايلند، وعلى إنشاء شبكة لتحديد خصائص الفيروسات في جميع أنحاء العالم.

٣ - وأضاف قائلا إن وحدة مكافحة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، أعدت، للمرة الأولى، تقديرات إقليمية للإصابة بأهم الأمراض المنقولة جنسيا التي يمكن علاجها، وهي مرض السيلان والزهري والمتدثرة (chlamydia)، ووضعت نهجا للعلاج يقوم على تشخيص الأعراض المتلازمة، يجري حاليا نشره من خلال دورة تدريبية عن مكافحة الأعراض المتلازمة على المستويات الفرعية لنظام الرعاية الصحية.

٤ - واختتم حديثه قائلًا إن الفرع الثالث من التقرير يتضمن تقارير مقدمة من مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الجهات الخمس الأخرى التي تشترك في رعاية برنامج الأمم المتحدة الجديد لمكافحة الإيدز، وهي منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

٥ - السيد ميزالاما (وحدة التفتيش المشتركة)، قدم الوثيقة (A/50/126-E/1995/20) التي تتضمن التقرير الأول لوحدة التفتيش المشتركة عن الاتصال لأغراض برامج التنمية في منظومة الأمم المتحدة، والوثيقة A/50/126/Add.1-E/1995/20/Add.1 التي تتضمن تعليقات لجنة التنسيق الإدارية على التقرير. وقال إن تقرير وحدة التفتيش المشتركة يبين زيادة الوعي على الصعيدين الدولي والوطني بأهمية الاتصال، الذي تعتبره الوحدة مفهومًا قائمًا بذاته. فالإتصال عملية ديناميكية ذات اتجاهين تشمل المشاركة الشعبية النشطة، على عكس الإعلام الذي يشكل وسيلة ذات اتجاه واحد لنشر المعرفة. وترمي التوصيات الواردة في التقرير إلى تحسين الاتصال في برامج التنمية، وتقتراح أدوات أفضل لجعل الاتصال أكثر فعالية، وتدعو إلى إقامة تعاون مطرد بين الوكالات بدون زيادة البيروقراطية، وتهدف إلى تحسين التنسيق.

٦ - ومضى يقول إن التقرير قد نوقش من جانب لجنة التنسيق الإدارية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجلس التنفيذي لليونسكو، ولجنة البرنامج والتنسيق. وأيدت لجنة التنسيق الإدارية الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير. وساند المجلس التنفيذي على وجه الخصوص الاستنتاجات المتعلقة بمهام الإعلام والاتصال، والتنسيق بين عمليات الاتصال في المقر وفي الميدان، ومشاركة المستفيدين من التنمية في وضع استراتيجيات للاتصال ذي الاتجاهين.

٧ - وأضاف قائلًا إن هناك شعورًا بالقلق إزاء إنشاء شرائح بيروقراطية جديدة إذا قبل اقتراح وحدة التفتيش المشتركة الوارد في التوصية ٤ (ب) بإنشاء لجنة لتنسيق الاتصال على الصعيد القطري. وقد خلص إلى نتيجة من البحث الذي أجراه في الموقع فحواها أن الترتيبات القائمة في الميدان ليست منظمة بما يكفي لتنسيق الاتصال في مجال برامج التنمية. وأعرب عن عدم اتفاقه مع رأي لجنة التنسيق الإدارية بأنه باستطاعة لجنة الإعلام المشتركة التابعة للأمم المتحدة أن تضطلع بمسؤوليات الاتصال. إذ من شأن هذا الخيار أن يتسبب في الخلط بين الإعلام والاتصال، وذكر أن الفرق بين الاثنين هو أساس التقرير. فالمشاركون في لجنة الإعلام المشتركة هم خبراء في الإعلام، بينما يستلزم الاتصال، للأسباب المبينة في التقرير، توافر مؤهلات ودراية فنية مختلفة. وفيما يتعلق بالملاحظات التي أبدتها بعض ممثلي لجنة البرنامج والتنسيق والتي مفادها أنه ينبغي للتقرير أن يعالج دور تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية

بصورة أشمل، شدد المتحدث على أن الهدف من التقرير هو دراسة الجانب "النظري" للاتصال، الذي لا ينبغي الخلط بينه وبين الأدوات التقنية والجوانب المتعلقة بوسائط الإعلام. ومن شأن النظر في أنواع تكنولوجيا المعلومات أن يؤدي إلى الابتعاد عن أهداف الدراسة. ووصف التعليقات العامة التي أبدتها لجنة التنسيق الإدارية في هذا الصدد بأنها سديدة جدا.

٨ - وأشار، فيما يتعلق بالتوصية ١٠ بشأن أهمية الاتصال في عمليات حفظ السلام، إلى أن اليونسكو ولجنة التنسيق الإدارية قد أعربت عن تقديرهما للتطبيق المبتكر للاتصال في مجال المساعدة الإنسانية وعمليات حفظ السلام. وعلى العكس من ذلك، أبدت لجنة البرنامج والتنسيق تحفظات في هذا الصدد. وقال إن المبرر، في رأيه، لتوسيع مفهوم الاتصال بحيث يشمل عمليات حفظ السلام يكمن في الصلة المباشرة بين السلام والتنمية. فقد أرست عمليات حفظ السلام في حالات عديدة الأساس لبناء السلام الذي تلعب التنمية فيه دورا هاما. ولا يمكن تجاهل الاتصال في هذه المرحلة وفيما يليها من مراحل بدء عمليات بناء السلام. وقد وافقت إدارة عمليات حفظ السلام على ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لضمان وجود قدر كاف من الاتصال فيما يتعلق بهذه العمليات.

٩ - السيد ستوبي (مدير شعبة تنسيق السياسات وشؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابعة لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة)، قال، مشيرا إلى علاقة العمل بين المجلس والجمعية، إن هناك حاجة لمعالجة مشكلة قيام جهات متعددة بالنظر في المسائل، ولا سيما في ضوء الاتجاه الناشئ الذي يجعل الأجزاء الرفيعة المستوى، القائمة بالتنسيق في المجلس، تؤدي دور هيئات تحضيرية بالنسبة للجمعية. وذكر أن أي استعراض لهذه العلاقة ينبغي أن يدرس ما إذا كان من الطبيعي ألا ينتظر من المجلس أن يحسم معظم المسائل المعروضة عليه وفقا للسلطة التي يخولها له الميثاق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأن يقصر دوره التحضيري على بضعة مجالات يمكن تحديدها.

١٠ - ومضى يقول إن التجربة الأخيرة تدل على أن الدول الأعضاء ليست راضية تماما عن طرائق عمل المجلس وتنظيم أعماله. ومن بين المجالات التي يتعين أن يركز عليها الاهتمام مدة انعقاد الدورات الموضوعية والفترة الفاصلة بين دورة وأخرى. ويتمثل أحد الحلول الممكنة للمشاكل التي نشأت في أن يعقد المجلس دورة موضوعية واحدة سنويا مع تقسيمها إلى جزئين: جزء رفيع المستوى موسع، يشمل أيضا الجزء المتعلق بالتنسيق والجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية. وجزء عام، مما يمكن المجلس من التركيز على دوره في تقديم التوجيه العام، والرصد والإدارة. وهكذا يعقد المجلس دورة تنظيمية واحدة، ودورة تنظيمية مستأنفة واحدة ودورة موضوعية مقسمة إلى جزئين مركزين.

١١ - وأردف قائلا لقد اتضح أنه لكي يكون لنتائج الجزء الرفيع المستوى تأثير على السياسة العامة، يتعين مواصلة معالجة مسائل اختيار الموضوع، والنتائج والمتابعة. ويمكن تقسيم المواضيع الى فئتين، هما المواضيع الناتجة عن دور المجلس في مجال تكامل السياسة العامة، والمواضيع التي تشمل المسائل الملحة والناشئة. وفيما يتعلق بمسألة النتائج والمتابعة، يستلزم الأمر دراسة مدى الأثر الذي يحققه الموجز المقدم من الرئيس دراسة دقيقة. وذكر، بالنسبة للجزء المتعلق بالتنسيق، أن المجلس قد قرر في استنتاجاته المتفق عليها (١/١٩٩٥) أن يختار الموضوع المتعلق بمتابعة المؤتمرات قبل سنة من النظر فيه، كيما يتسنى الاضطلاع بالأعمال التحضيرية الكافية؛ أما الموضوع الآخر الذي ينظر فيه الجزء المتعلق بالتنسيق فيجري اختياره في نفس السنة التي ينظر فيه خلالها. ولا تزال الأمانة العامة تعتقد أنه يستحسن تحديد كلا الموضوعين سنة مقدما.

١٢ - وفيما يتعلق بالجزء الخاص بالأنشطة التنفيذية أشار الى ضرورة مواصلة دراسة سير أعمال وتنظيم القسم الرفيع المستوى من هذا الجزء، إذ أنه أصبح من الصعب اختيار موضوع واحد يشجع على إجراء حوار بشأن التنمية على المستوى الوزاري. وهناك مجال آخر يحتاج الى التحسين وهو مجال تبادل الآراء مع رؤساء الوكالات المتخصصة والبرامج والصناديق التابعة للأمم المتحدة. وقد تطور هذا التبادل فأصبح حوارا بين المجلس والرؤساء التنفيذيين لبرامج وصناديق الأمم المتحدة ومن شأنه أن يستفيد استفادة كبيرة من اشتراك الرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى. وبالرغم من التوجيه الوارد في قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨، لا يزال يتعين على المجلس أن يتهيا للاضطلاع على نحو فعال بمهامه الإشرافية، وأن يحدد الأولويات أو يحقق التكامل بين سياسات البرامج والصناديق وأنشطتها.

١٣ - أما الجزء العام، فهو يتيح الفرصة الوحيدة للمجلس ليضطلع بمسؤوليته عن استعراض ورصد عمل هيئاته الفرعية وتحقيق التكامل بينها.

١٤ - واستطرد قائلا إنه بخصوص الآلية الفرعية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، قد تود الدول الأعضاء النظر في الترتيب القائم الذي يجري بمقتضاه عرض معظم المسائل التي يعالجها المجلس على الجمعية العامة وكذلك عرض أعمال معظم هيئات الجمعية العامة على المجلس، لتحديد فعالية هذا الترتيب من حيث التكاليف.

١٥ - ومضى يقول إن أسباب أزمة التوثيق في الأمم المتحدة موجودة على نطاق المنظومة. فبالرغم من أن استخدام الأمانة العامة للابتكارات التكنولوجية والتخطيط الأكثر فعالية يمكن أن يخفف من حدة هذه المشكلة، ليس من المرجح أن تنقش أزمة التوثيق طالما استمر عدد الهيئات والاجتماعات في التزايد.

١٦ - وفي معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في توفير المياه المأمونة والمرافق الصحية للجميع خلال النصف الأول من التسعينات (A/50/213-E/1995/87)، أشار إلى أن تحقيق خدمات إمدادات المياه والمرافق الصحية للتغطية الكاملة بحلول عام ٢٠٠٠، يتطلب أن تكون نسبة التقدم في أغلبية الحالات أعلى مما هي عليه الآن. والحالة الخطيرة بصورة خاصة في أفريقيا، حيث يقدر أن ٣٨٠ مليون شخص لا يستطيعون الحصول على المياه المأمونة وقراءة ٤٦٢ مليون لا يملكون سبل الحصول على المرافق الصحية، وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث أفيد أن ١٥ في المائة فقط من السكان يتلقون خدمات ملائمة، فإن ذلك يترك نحو ١,٨ بليون شخص يعانون من نقص فرص الحصول على المرافق الصحية.

١٧ - واختتم حديثه بقوله إنه بات من الواضح أن خدمات توفير إمدادات المياه والمرافق الصحية للجميع لا يستطيع أن يعتمد على الاستثمار العام وحده. ولا يمكن أن يتحقق توفير الخدمات بسرعة كبيرة إلا بمشاركة القطاعات الخاصة، والمجتمعات المحلية مشاركة نشطة ومن خلال توليد الموارد المالية عن طريق تدابير استرداد التكاليف. والحالة حرجة بصورة خاصة فيما يتعلق بتوليد الطلب الفعلي على خدمات المرافق الصحية، حيث أن إغفال احتياجات الفقراء في المدن والأرياف واضح للغاية.

١٨ - السيدة منديز (اسبانيا)، تكلمت بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فقالت إنه بالرغم من الإصلاحات المتتالية التي أدخلت على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما تلك الناتجة عن القرارين ٢٦٤/٤٥ و ١٦٢/٤٨، لا يزال المجلس يفتقر إلى القدرة الحقيقية على تقييم عمليات آليات الأمم المتحدة أو التأثير عليها، ووصفت الجزء الرفيع المستوى المكرس لأفريقيا بأنه مخيب للآمال. إذ ينبغي تعزيز دور هذا الجزء من خلال اعتماد طرائق محسنة لانتقاء الموضوع، وإقامة حوار أكثر تركيزاً مع رؤساء المؤسسات الدولية ومؤسسات التجارة على أساس تقديم تقرير مشترك، وعن طريق إعطاء وزن أكبر للنتائج التي يخلص إليها هذا الجزء. وقد بدت بعض علامات التحسن تظهر على الأنشطة التنفيذية لهذا الجزء، ولكن الحاجة تدعو إلى مزيد من العمل في إعداد القسم الرفيع المستوى من ذلك الجزء كيما يتسنى تشجيع مشاركة وزارية أوسع. وعلاوة على ذلك، من الضروري اتخاذ خطوات عملية، مثل تلك التي اتخذها الاتحاد الأوروبي في مساهمته في الفصل الثالث من الخطة المقترحة من أجل التنمية، بغية زيادة تعزيز هذا الجزء.

١٩ - ومضت تقول إن الاستنتاجات المتفق عليها المتصلة بالمتابعة والتنفيذ المنسقين لنتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما في إطار الجزء المتعلق بالتنسيق تشكل خطوة هامة صوب تنسيق أفضل لمنظومة الأمم المتحدة، ومن شأنها أن تسهم في تنفيذ نتائج دورة مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة المعقودة مؤخرا تنفيذا أكثر تكاملا وفعالية، وينبغي الإسراع بتنفيذ هذه الاستنتاجات. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن سير عمل الجزء المتعلق بالتنسيق على نحو فعال يكتسي أهمية قصوى، بالنظر إلى دور التنسيق المنوط بالمجلس بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالجزء العام الذي لا يزال يعمل بقدر غير كاف، لا بد من تبسيط جدول أعماله بصورة جذرية لتمكينه من استعراض توصيات هيئات المجلس الفرعية استعراضا عميقا. وينبغي للمجلس أيضا أن يضمن المواءمة والتنسيق بين جداول أعمال اللجان الفنية وبرامج العمل المتعددة السنوات التي تضطلع بها، وذلك بتشجيع تقسيم أوضح للعمل فيما بينها وتوفير التوجيه الواضح لها في مجال السياسة العامة.

٢٠ - السيد ميليك (الاتحاد الروسي)، قال إن دور التنسيق الذي يضطلع به المجلس في منظومة الأمم المتحدة قد أصبح ملموسا أكثر. والاستنتاجات المتفق عليها الناشئة عن الجزء المتعلق بالتنسيق ينبغي أن تمكن منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس وهيئاته الفرعية، من التصدي للمشاكل وحلها بصورة مباشرة أكثر. وينبغي النظر في دور لجنة البرنامج والتنسيق في ظل الظروف الجديدة. وعدم وجود تفاعل مناسب بين المجلس واللجنة يمنع المجلس عن الاضطلاع بمهامه بوصفه جهاز التنسيق الرئيسي في منظومة الأمم المتحدة. ومن المستصوب الأخذ بنظام جلسات العمل الوجيزة التي يعقدها المجلس وتخصص لمسائل التنسيق وعمل كل جزء من أجزاء الدورة الموضوعية.

٢١ - وأضاف قائلا إنه بالرغم من تأكيد أهمية الجزء الرفيع المستوى، فإن البيانات السياسية الطويلة والمسهبه قلصت فعاليتها. وينبغي، في المستقبل، اختيار مواضيع المناقشة قبل بضعة أشهر على الأقل من انعقاد الدورة الموضوعية، ويحبذ أن يكون ذلك في السنة التي تسبق انعقادها. ويتعين على المجلس أن يستحدث شكلا فعالا للحوار مع رؤساء مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. ومن شأن الحوار داخل الجزء الرفيع المستوى أن يكتسب مزيدا من الجدوى إذا كان أكثر شمولاً. وينبغي أن يكون الوقت الذي تستغرقه بيانات رؤساء الوفود محددا بدقة، بمدة سيع دقائق مثلا. ويتعين أن يشمل الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات جزءا مخصصا للأنشطة التنفيذية الانمائية، مما يتيح امكانية إجراء حوار مع إدارة جميع الصناديق والبرامج التنفيذية. ويمكن ضمان مستوى تمثيل عال في هذه الاجتماعات إذا تقرر عقدها قبل الحوار مع رؤساء المؤسسات.

٢٢ - السيدة يانغ يانيي (الصين): قالت إنه لا ينبغي القيام بأي محاولات أخرى للإصلاح إلى حين إجراء استعراض وتحليل عامين لعملية إعادة الهيكلة والتنشيط. فالاستعجال لن يؤدي إلا إلى الفوضى. ويتعين أن يستند تنشيط عمل المجلس إلى الولايات المحددة في ميثاق الأمم المتحدة، والقرارات ذات الصلة فضلا عن الأهداف والمهام التي أعلنتها المؤتمرات الدولية المعقودة مؤخرا والمعنية بالتنمية. والهدف الأسمى هو تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي وتشجيع التنمية في البلدان النامية. ولا ينبغي أن يتم تبسيط مهام المجلس والسعي إلى الفعالية من حيث التكاليف على حساب الأجهزة الهامة. فمثل هذا النهج من شأنه أن يضعف قدرة الأمم المتحدة على تشجيع النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة، والتقدم الاجتماعي. وينبغي أن تبرهن الدول الأعضاء على إرادتها السياسية عن طريق زيادة اسهامها المالي في التنمية.

٢٣ - وأعربت عن قلقها لأن اقتراحات الدول الأعضاء باضفاء مزيد من الوضوح على أنشطة الأمانة العامة نالت قدرا ضئيلا من الاهتمام؛ وذكرت أنه يوجد في الوقت ذاته، اتجاه لإضعاف دور المجلس وأعضائه. وتحسين عمل الأمانة العامة ليس سوى أحد جوانب مسألة زيادة الفعالية؛ ولا ينبغي أن يؤدي إلى تقييد مسؤوليات الدول الأعضاء. فالأمم المتحدة منظمة حكومية دولية ويتعين أن يعكس عملها التزامات الدول الأعضاء ويخدم المصالح العامة لهذه الدول.

٢٤ - السيد مودو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)): أشار إلى التقرير الوارد في الوثيقة A/50/126، فقال إن تعزيز دور الاتصال أمر ذو أهمية حيوية في التعريف بمؤسسات الأمم المتحدة، ولكن الأهم من ذلك هو دوره في دعم وتشجيع أنشطة المنظمة وبرامجها الموجهة إلى المجتمعات التي وضعت من أجلها بغية حث هذه المجتمعات على التعاون والمشاركة النشطة. والاتصال هام بصورة خاصة في مجال التنمية، حيث يجري في أغلب الأحيان فرض البرامج من الجهات العليا بصورة اعتباطية دون منح أي فرصة للمجتمعات المعنية للتعبير عن آرائها. وأبرز التوصيات التي تستدعي، في رأيه، أولوية في العمل، فقال إن عنصر "الاتصال" ينبغي أن يدرج في جميع الاستراتيجيات أو البرامج في المستقبل لتؤخذ في الاعتبار آراء وتطلعات الأشخاص الذين وضعت من أجلهم، لكي يتسنى تهيئة مناخ من الثقة من خلال الحوار. ويمكن استخدام وسائل الاتصال التقليدية مثل القصص أو المسرح أو عروض الدمى المتحركة لإبلاغ الرسالة. وثانيا، بالإمكان إنشاء مجموعة صغيرة من المتخصصين في الاتصال داخل المنظمة يمكن إيضاها إلى الميدان لتعمل جنبا إلى جنب مع المديرين الوطنيين والاقليميين المطلعين على العادات والتقاليد المحلية. وأخيرا، ينبغي أن تتضمن جميع البرامج عنصر "الاتصال"؛ وهذا الأمر يمكن تبريره بالنظر إلى ارتفاع مجمع الاستثمارات المخصصة، وذكر أن وكالته التي لها خبرة كافية في مجال الاتصال ستكون مستعدة لمواصلة دراسة هذا الاقتراح. وتستخدم بالفعل برامج الاتصال لتشجيع التعليم الأساسي، وتوطيد السلام في

يوغوسلافيا السابقة، ورواندا وبوروندي، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. واقترح أن يتم الاضطلاع بمشروع رائد في مجال الاتصالات لتحديد قيمة هذه الممارسة.

٢٥ - السيد بهيهاني (منظمة الصحة العالمية): شدد على أهمية مكافحة الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حي تحدث ٩٠ في المائة من الإصابات التي تؤدي بحياة مليون طفل سنويا. وقد اعتمد المؤتمر الوزاري المعقود في امستردام في عام ١٩٩٢ استراتيجية عالمية لمكافحة الملاريا ولدت دعما على الصعيدين الدولي والمؤسسي لمكافحة هذا المرض. وقد عملت منظمة الصحة العالمية مع الوكالات المعنية في وضع خطة عمل تتكون من أربعة عناصر رئيسية هي: الحصول على الدعم السياسي العالمي لاستراتيجية من أجل مكافحة الملاريا؛ والعمل مع المنظمات الوطنية لجعل سياساتها متمشية مع الاستراتيجية العالمية؛ وتوفير التدريب لموظفي الخدمات الصحية وغيرهم من الموظفين؛ وضمان التمويل الإضافي للبرامج. وبعد أن حصلت منظمة الصحة العالمية على الدعم السياسي للخطة، ساعدت ٣٥ دولة افريقية على وضع برامج عمل، ١٠ منها قيد التنفيذ حاليا. وقدم التدريب لآلاف الموظفين في مختلف البلدان ويجري تقييم الاحتياجات إلى التدريب على الصعيد العالمي. وعلاوة على ذلك، قدمت الدول المانحة وغيرها تمويلا اضافيا. وتعتزم منظمة الصحة العالمية مواصلة العمل مع جميع الأطراف المعنية في مكافحة الجارية ضد هذا المرض.

٢٦ - السيد كاتشياغيرا (إيطاليا): رحب بتعليقات لجنة التنسيق الإدارية على تقرير وحدة التفتيش المشتركة، الواردة في الوثيقة A/50/126/Add.1-E/1995/20/Add.1 وقال إن نظم الاتصال المحسنة تلعب بالفعل دورا هاما في التنمية وتقديم المساعدة الإنسانية. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة أن تضع نهجا منتظما لتدريب موظفي الاتصال، بحيث تركز المناقشات بشأن خطة للتنمية وعمليات الإصلاح على تحسين نظم الاتصال بوصفها وسائل لتعزيز فعالية المنظمة.

٢٧ - السيد الخطيب (الجمهورية العربية السورية): قال إن تقرير الأمين العام عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للمستوطنات الاسرائيلية على الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة وعلى السكان العرب في الجولان السوري (A/50/262-E/1995/59) بين بوضوح استمرار اسرائيل في إقامة وتوسيع المستوطنات الاسرائيلية في الجولان العربي السوري المحتل، وهو منطقة ضمتها اسرائيل بما يتنافى مع مبدأ عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة، منتهكة بذلك قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١).

٢٨ - ومضى يقول إن التقرير يقدم دليلاً على إصرار إسرائيل على تجاهل مصالح المواطنين العرب في الجولان العربي السوري وحقهم في الوصول إلى الموارد الطبيعية هناك. وفي عام ١٩٩٤، أعلن وزير الصناعة الإسرائيلي أن سياسة إسرائيل فيما يتعلق بالجولان مسألة ذات أولوية وطنية عليا. وزيادة على ذلك، يشكل تهويد أسماء الأماكن العربية وإطلاق أسماء توراتية على المستوطنات في الجولان العربي السوري المحتل محاولة واضحة لإضفاء هوية عبرية على الأراضي العربية السورية المحتلة.

٢٩ - وأضاف أن المواطنين السوريين في الجولان العربي السوري المحتل يعانون من مصادرة أراضيهم تحت ذرائع أمنية، ويمنعون من تسويق محاصيلهم ويعانون من سرقة مياه الآبار التي يحفرونها وحتى من مياه الأمطار. وهم محرومون من مجموعة من الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات العامة، مما يجعلهم ضحايا لسياسة تمييزية واضحة تخدم مصلحة المستوطنين اليهود الجدد الذين تم اغراؤهم بالاستيطان في الجولان العربي السوري المحتل. وبالإضافة إلى ذلك حاولت الحكومة الإسرائيلية فرض الجنسية الإسرائيلية على المواطنين العرب في المنطقة عن طريق حرمانهم من التعليم العربي، ومراقبة الكتب المدرسية وفرض اللغة العبرية. وهذه الأعمال، إلى جانب رفض إسرائيل المستمر الامتثال للنداءات الدولية من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، تبين استهتار ذلك البلد الواضح بالقانون الدولي والاتفاقيات المتعلقة بحماية السكان المدنيين الذين يعيشون تحت الاحتلال.

٣٠ - السيدة ريبونج (الفلبين): تكلمت بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأعربت عن قلقها إزاء التدهور المستمر لنوعية خدمات توفير المياه والمرافق الصحية في المناطق الريفية من البلدان النامية، وهو ما أبرزه تقرير الأمين العام (A/50/213). ومن الواضح أن الفقر يشكل عاملاً رئيسياً مساهماً في تردي نوعية المياه ويجب أن يكون القضاء على الفقر موازياً لزيادة المساعدة المالية المقدمة لمشاريع تنقية المياه إذا أريد تضايف حدود أزمة مياه خطيرة في البلدان النامية. وينبغي للحكومات المانحة، والمؤسسات المالية الدولية، والمؤسسات الانمائية، والمنظمات غير الحكومية أن تستجيب بصورة مواتية لطلبات المنح والتمويل التسهلي للمشاريع الرامية إلى تحسين المرافق الصحية وشبكات المجاري ومعالجة المياه المستعملة.

٣١ - وأضافت قائلة إن الأمم المتحدة والوكالات الإنمائية الثنائية والمنظمات غير الحكومية تلعب دوراً حيوياً في مكافحة الملاريا والكوليرا في الدول النامية، بينما يكتسي برنامج الأغذية العالمي أهمية محورية في ضمان الأمن الغذائي. واختتمت حديثاً قائلة إن المجموعة تساند الهدف المتمثل في تقديم تبرعات بمبلغ ١,٣ بليون دولار للبرنامج في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ وتأمل أن يعقد مؤتمر لإعلان التبرعات في عام ١٩٩٦.

٣٢ - السيدة هومانوفسكا (أوكرانيا): قالت إنه تم انجاز قدر كبير من العمل الإيجابي بشأن إعادة تنشيط وهيكلية المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ اعتماد قرار الجمعية ١٦٢/٤٨، وقد أقيم الدليل على أهمية الجزء الرفيع المستوى. وينبغي أن يجري اختيار الموضوع الرئيسي للجزء الرفيع المستوى في وقت مبكر، وأن تكون مناقشات الأجزاء الرفيعة المستوى مصحوبة بقرارات ذات منحى عملي. ويتعين على المجلس أن يضطلع باستعراض سنوي للعمل المنجز فيما يتعلق بالبرامج الاجتماعية والاقتصادية، وأن يحيل الاستنتاجات إلى الجمعية العامة. وينبغي له أن يمنح أولوية لزيادة التنسيق بين الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية وأن يتيح في الوقت ذاته متسعا أكبر من الوقت للجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية في الاجتماعات الرفيعة المستوى، مع إشراك الوكالات بصورة نشطة. وينبغي تعزيز دور التنسيق الذي يقوم به المجلس، وتعزيز مكتب المنسق المقيم، مما يتيح للاستراتيجيات القطرية مزيدا من المواءمة الفعالة.

٣٣ - وفيما يتعلق بجلسات الجزء العام للمجلس، أشارت إلى أن عدد القرارات والمقررات ينبغي أن يخفض، وأن يكرس مزيد من الوقت لبعض القضايا التي تحتاج إلى المناقشة بصورة فردية بدلا من أن تجمع مع بنود أخرى. وقد أنجزت المجموعات الاقتصادية الإقليمية عملا هاما، واللجنة الاقتصادية لأوروبا جديرة بالتقدير على وجه الخصوص بالنظر إلى المساعدة التي قدمتها للدول التي تمر بمرحلة انتقالية.

٣٤ - واختتمت حديثها بقولها إنه لا داعي عموما لادخال اصلاح جذري على المجلس، وإنما من الضروري استغلال الهياكل والموارد الموجودة بصورة أكثر انتظاما. وبالنظر إلى توسيع سلطات الهيئات الفرعية والاقليمية، فإنه يتعين استعراض ولاياتها، لتيسير زيادة تعاونها مع المؤسسات الدولية الرئيسية.

٣٥ - السيد فلورانسو (البرازيل): قال إن وفد بلده يعلق أهمية قصوى على الجهود الرامية إلى جعل عمل الأمم المتحدة في ميدان التنمية أكثر جدوى، ويعتقد أن الجهود المبذولة لتعزيز التعاون من أجل التنمية ينبغي أن تحظى بنفس الاهتمام الذي تحظى به الجهود الهادفة إلى تحسين الأداء في مجالي السلام والأمن. وبالرغم من أن الجمعية العامة تظل أعلى جهاز يقدم التوجيه فيما يتعلق بالسياسة العامة بشأن القضايا الإنمائية، لا يمكن التقليل من شأن الحاجة إلى وجود هيئة تمثيلية ذات عضوية محدودة يمكن أن تركز على قضايا اقتصادية واجتماعية محددة.

٣٦ - ومضى يقول إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يلعب دورا رئيسيا في ضمان المتابعة الفعالة والمنسقة لمؤتمرات الأمم المتحدة. وتؤدي اللجان الفنية أيضا دورا حاسما في هذه المتابعة وفي المجالات

التي تشكل جوهر أنشطة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وينبغي تنشيط تكوينها، وبرنامج عملها وطرائق عملها.

٣٧ - وأضاف قائلاً إنه ينبغي دعوة المجلس إلى القيام بدور أكبر في معالجة قضايا سياسات الاقتصاد الكلي. ووجود مجلس أدخلت عليه اصلاحات ويؤدي دورا تشاوريا أساسا كفيل بأن يساعد الجمعية العامة في معالجة القضايا الاقتصادية الرئيسية مثل التجارة، والتمويل، والتكنولوجيا. ولهذا الغرض ينبغي للمجلس أن يقيم حوارا أوثق وأكثر تركيزا مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية والوكالات المتخصصة. وبغية الشروع في هذا الحوار، يجب على المجلس أن يستخم خبرة الأمم المتحدة في القضايا الاقتصادية استخداما أكثر فعالية. وهو أمر لا يمكن أن يتحقق إلا إذا جرى تحسين مستوى المناقشات الموضوعية المتصلة به. وتحقيقا لهذا الغرض، يقتضي الأمر وجود مزيد من التفاعل بين الهيئات التي تتوفر لها كفاءة تقنية في مجال قضايا الاقتصاد الكلي، ووجود تفاعل أوثق بين الوفود وهذه الهيئات التقنية. وينبغي تحقيق الهدف الأخير من خلال القيام بمبادرات غير رسمية، مثل عقد اجتماعات الاحاطة، ودورات الاستماع ودورات حفز التفكير لمناقشة القضايا الاقتصادية المحورية. ويمكن أن تستفيد هذه المبادرات أيضا من اسهامات الجامعات، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وأن تشجع على إقامة نقاش أكثر تماسكا وتركيزا، ولا سيما حول قضايا الاقتصاد الكلي. ولا تتطلب مثل هذه الاجتماعات أي نفقات إضافية على الإطلاق.

٣٨ - واختتم حديثه بقوله إن الالتزام السياسي بالشروع في حوار بناء بشأن اصلاح الأمم المتحدة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي شرط أساسي لتحقيق الهدف المتمثل في تنشيط دور الأمم المتحدة في ميدان التنمية.

٣٩ - السيد حميد (السودان): أعرب عن تأييد وفد بلده التام للتعليقات التي أدلى بها ممثل سوريا.

٤٠ - ثم تطرق إلى تقرير الأمين العام عن العمل الوقائي وتكثيف مكافحة الملاريا في البلدان النامية ولا سيما في افريقيا (A/50/180)، فقال إنه تقرير شامل ويدل على اهتمام المجتمع الدولي بانتشار الأمراض الوبائية. ورحب بالنهج الاستراتيجي إزاء مكافحة الأوبئة التي لا تزال منتشرة، وهو ما تعكسه الأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول نهاية القرن الحالي. وذكر أن إسهام منظمة الصحة العالمية وغيرها من الوكالات المتخصصة في الأنشطة التنفيذية لمكافحة الملاريا والأمراض الأخرى أمر جدير بالتقدير البالغ وينبغي تشجيعه.

٤١ - وأشار إلى أن الملاريا لا تزال تمثل مشكلة صحية رئيسية في بلده وتودي بحياة الكثيرين يوميا. وقد حدا معدل وفيات المواليد البالغ ٨٩ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي بالحكومة إلى إيلاء أولوية عليا لمكافحة هذا المرض. ولكن الموارد الضئيلة المتاحة لهذا الغرض أبعد ما تكون عن الوفاء بالاحتياجات.

٤٢ - وذكر أن حكومة بلده قد أعدت، استجابة لقرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة، اقتراحا بتنفيذ مشروع لمكافحة الملاريا، جرى تنقيحه فيما بعد في ضوء الإسهام المقدم من منظمة الصحة العالمية واستنادا إلى مبادئ الاستراتيجية العالمية المنقحة لمكافحة الملاريا. ويقدر أن تنفيذ المشروع المقترح سيتطلب توفير مبلغ ٣٩,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في فترة السنتين الأولى، وما مجموعه ١٠٣ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لمدة السنوات الست التي يستغرقها المشروع. وتمشيا مع الاستراتيجية العالمية، سيجري تخفيض استخدام مبيدات الحشرات الى الحد الأدنى. وفي خاتمة حديثه، وجه الانتباه إلى الفقرتين ٢٧ و ٢٨ من الوثيقة A/50/180 وقال إن بلده يفي بالمعايير المبينة لانتقاء البلدان التي ستلقى دعما للبرامج الوطنية لمكافحة الملاريا.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠